أكد أن النظامين التركي والقطري المولان الرئيسان لـ«النصرة»

الجعفري: دول راعية للإرهاب في سورية دفعت لتشكيل ٦ آليات أممية غير حيادية

| وكالات

أكد مندوب سورية الدائم لدى الأمم المتحدة بشار الجعفري، أمس، أن الدول الراعية للإرهاب في سورية، دفعت باتجاه تشكيل ست آليات أممية لفبركة اتهامات ضد سورية، مشيراً إلى أن الممارسة العملية كشفت أن هذه الآليات لم تكن حيادية ولا مستقلة ولا نزيهة ولا موضوعية وكذلك سقطت كلها في الامتحان، ولافتاً إلى أن العملية السياسية في سورية لا تزال هشةً وصعبة بسبب رفض بعض الحكومات التعامل معها على أنها عمليةٌ سوريةٌ يقودها السوريون بأنفسهم.

وفي كلمة ألقاها خلال جلسة للجمعية العامة للأمم المتحدة حول القرار المتضمن «الميزانية البرامجية للأمم المتحدة للعام ٢٠٢٠» أكد الجعفري، حسب وكالة «سانا»، أن الأمم المتحدة ممثلة بهيئاتها ولجانها الرئيسة تعرضت مرات عدة لامتحانات قاسية تتعلق بالمصداقية والنزاهة وفشلت في هذه الامتحانات بسبب ممارسات الاستقطاب السياسي والمالي التي يفرضها المولون الرئيسيون للمنظمة من حكومات دولٍ تخلق النزاعات والحروب في أنحاء العالم ثم تأتي إلى الأمم المتحدة لتفرض عليها منهجيات عمل لا تؤدي إلى حل النزاعات بل تؤدي إلى استدامتها وإلى منح هذه الحكومات أدوات إضافية للتدخل في شؤون الدول وفرض أجندات ومصالح خاصة عليها.

ولفت الجعفري إلى أن الأمم المتحدة ومنذ تأسيسها لم تكن منظمة خيرية، بل مؤسسةً مسيّسة بامتياز لمصلحة الأقوى.

وشدد على أنه رغم ظروف الحرب الإرهابية، فإنه لدى المؤسسات والأجهزة القانونية والقضائية الوطنية السورية العريقة القدرة والإرادة الحقيقيتان لتحقيق العدالة والمساءلة والمحاسبة والمصالحة وليس عبر كيانٍ شاذ يستقر في جنيف ويجمع ما تسمي «أدلة» دون أي احترامٍ لأي معايير قانونية وإجرائية أممية ولا لأي معايير جنائية دولية ووطنية.

مندوب سورية الدائم لدى الأمم المتحدة بشار الجعفري (عن الإنترنت)

وأشار الجعفري إلى أن العملية السياسية في سورية تمضي قدماً بدعم الأمم المتحدة، غير أن هذه العملية لا تزال هشةً وصعبة بسبب رفض عددٍ معروف من الحكومات التعامل معها على أنها عمليةٌ سوريةٌ يقودها السوريون بأنفسهم دون تدخلات خارجية سلبية.

وعدَّ أن هذا الأمر يفرض على الأمم المتحدة وعلى أمينها العام تحدياً حقيقياً يتمثل في المحافظة على الحياد والمصداقية في تيسير هذه العملية وعدم الرضوخ للضغوط السياسية والمالية وممارسات الاستقطاب التي تتبعها حكومات بعض الدول الأعضاء في الترويج لما تسمى (آلية IIIM) في الميزانية العادية للأمم المتحدة.

ورداً على مندوبي الدول الأعضاء قال الجعفري: «تحدث ممثل فنلندا باسم الاتحاد الأوروبي خلال اجتماعات اللجنة الخامسة وزعم أن هذا الأمر غير مسيّس وفني بحت وأنه يرتبط فقط بدور اللجنة في إقرار الميزانية البرامجية في الأمم المتحدة كل عام وأنا أسأله فقط.. متى تنوون في الاتحاد الأوروبي استعادة إرهابييكم الأجانب الذين عاثوا قتلاً وخراباً في سورية أم أن هذا أمر فني بحت؟!».

وأضاف: «إننا لا نعيش اليوم في ذلك العالم المثالي الذي حاول مندوب فنلندا إقناعكم بأنه يعيش فيه وأقول له أن يتذكر جيداً بأن من وقف وراء إنشاء ما تسمى (آلية IIIM) هي حكومات دول دعمت ومولت تنظيمات إرهابية في سورية وهي مصنفة على قائمة مجلس الأمن للكيانات الإرهابية».

وأشار الجعفري إلى تصريحات رئيس وزراء قطر السابق حمد بن جاسم التي قال فيها صراحةً أن بلاده لا تعترف بتصنيف الأمم المتحدة لتنظيم «جبهة النصرة» على أنه كيان إرهابي وأقر أيضاً بأن قطر أنفقت مع حكومات أخرى من بينها أميركا والنظامان السعودي والتركي أكثر من ١٣٧ مليار دولار لإسقاط الحكومة الشرعية في سورية، كما أن النظام التركي ومشيخة قطر يعدان إلى اليوم المولين والداعمين الرئيسين لـ«النصرة» في سورية.

ولفت الجعفري إلى أن مندوبة أميركا كشفت خلال اجتماعات اللجنة الخامسة عن النوايا الحقيقية لبلادها ولمن يقف مع بلادها وراء هذه الآلية حين قالت: «إن تمويل (IIIM) من الميزانية العادية سيضمن محاسبة المسؤولين السوريين»، مؤكداً أن هذا اعتراف أميركي ذو وجهين، فمن جهةٍ يعترفون بأنهم أسسوا الآلية لممارسة الضغط السياسي والابتزاز غير القانوني ضد سورية، ومن جهة ثانية يؤكدون من جديد أنهم يؤيدون الإرهاب ويدعمونه وسيسعون ما أمكنهم للتغطية على جرائم المجموعات الإرهابية في سورية.

وأكد الجعفري أن أميركا هي قوة احتلال عسكري وعدوان على سورية وتصرح علناً بأنها ستستمر بنهب الثروات الطبيعية فيها.

واعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة يوم الجمعة الماضي ميزانية تشغيلية لعام ٢٠٢٠ بقيمة ٣,٠٧ مليارات دولار تتضمن للمرة الأولى ورغم معارضة روسيا تمويلاً مشتركاً لما يسمى «آلية التحقيق بجرائم حرب في سورية».

الإرهابيون اعتدوا على ريف اللاذقية الشمالي

رغم العواصف.. الجيش يواصل عمليته ويسيطر على قرى جديدة بريف إدلب

| حماة - محمد أحمد خبازي
دمشق - الوطن - وكالات

رغم العواصف المطرية الشديدة واصل الجيش العربي السوري تقدمه في ريف إدلب الجنوبي الشرقي وسيطر على ثلاث قرى بعد أن أفشل محاولة التنظيمات الإرهابية استغلال الأحوال الجوية لشن هجوم معاكس على المحاور التي تقدم إليها في المنطقة، لكن الإرهابيين اعتدوا بالقذائف الصاروخية على القرى الآمنة بريف اللاذقية.

ووفق معلومات «الوطن»، استغل تنظيم «جبهة النصرة» الإرهابي وحلفاؤه من التنظيمات الإرهابية الأجواء العاصفة والأمطار الغزيرة التي سادت منطقة إدلب، بالزج بالمزيد من الإرهابيين والعتاد إلى الخطوط الأمامية في المحاور الساخنة بريف إدلب، وشنوا هجوماً معاكساً من محور جرجناز ومن جهة تلمنس مستخدمين عربات مفخخة يقودها إرهابيون انتحاريون لإحداث أكبر تأثير في الوضع الميداني، الذي ضبطه الجيش على وقع أقدام بواسله منذ بدء عمليته العسكرية لتحرير الريف الإدلبي من قطعان «النصرة» وحلفائه.

وتؤكد المعلومات، أن محاولة الإرهابيين تلك باءت بالفشل، فقد تعامل الجيش مع مفخخاتهم بالصواريخ التي دمرتها قبل جرجناز وأوقع العديد من الإرهابيين بين قتيل وجريح إضافة إلى تدمير عدة آليات لهم على هذا المحور، في حين كانت وحدات أخرى من الجيش تدك بالصواريخ تحركات للإرهابيين في تلمنس محققة فيها إصابات مباشرة.

بدوره أكد مصدر ميداني لـ«الوطن»، أنه تم إفشال هجوم الإرهابيين من محور تلمنس والدير الشرقي باتجاه جرجناز والتح وتمّ تدمير مفخختين قبل وصولهما لمواقعنا وسحق الهجوم قبل انطلاقه.

كما استهدفت وحدات الجيش العاملة بريف الغاب الغربي، وبالمدفعية الثقيلة وراجمات الصواريخ نقاطاً للإرهابيين وخطوط إمدادهم في محاور بريف إدلب الجنوبي والجنوبي الشرقي محققة فيها إصابات مؤكدة، وفق المصدر.

وقال المصدر: إن العواصف المطرية الشديدة لم تمنع الجيش من مواصلة عمليته العسكرية ضد الإرهابيين في ريف إدلب الجنوبي الشرقي، حيث واصل تقدمه وبسط سيطرته على قريتي سمكة عشائرية وجديدة نواف شمال فروان وقرية خوين الشعر شمال برنان، بعد معارك مع تنظيم «النصرة» وحلفائه كبدهم خلالها خسائر فادحة بالأفراد والعتاد والمعدات.

وأوضح المصدر، أن الجيش استهدف بالصواريخ تحركات للإرهابيين في أطراف بلدة سفوهن جنوب إدلب محققاً فيها إصابات مباشرة أيضاً، لافتاً إلى أن الطيران الحربي السوري والروسي شن عدة غارات على مواقع وتحركات المجموعات الإرهابية في معرة النعمان ومعصران جنوب إدلب، ومعر شورين والدير الشرقي وخان السبل في ريف إدلب الجنوبي الشرقي.

على خط موازٍ، أكد قائد ميداني، وفق موقع قناة «روسيا اليوم» الإلكتروني إزالة كافة الألغام التي زرعتها الميليشيات المسلحة في ريف إدلب، وقال: إن الفريق الهندسي السوري لمكافحة الألغام قام بإزالة كافة العبوات الناسفة وتفكيكها التي كانت مزروعة من قبل الميليشيات المسلحة في البيوت والشوارع والطرقات لإعاقة تقدم القوات السورية إلى ريف إدلب.

إلى ذلك، ذكر «المرصد السوري لحقوق الإنسان» المعارض، أن تعزيزات عسكرية للتنظيمات الإرهابية وصلت إلى مدينة معرة النعمان وبلدة سراقب، مستغلةً الظروف الجوية خلال الساعات الفائتة، حيث وصلت أسلحة ثقيلة ومدرعات إلى محيط مدينة معرة النعمان على مدار اليومين الماضيين.

في المقابل، اعتدت التنظيمات الإرهابية المنتشرة في ريف إدلب الجنوبي الغربي أمس بالقذائف الصاروخية على ريف اللاذقية أصابت إحداها منزلاً في قرية سلاغو بريف القرداحة واقتصرت الأضرار على الماديات، وفق وكالة «سانا» التي ذكرت أن عدة قذائف أخرى سقطت في أحراج البلدة.

أكد مباشرة نظام أردوغان نقل إرهابيين من سورية إلى ليبيا

حدو: اتفاق بين «النصرة» وتركيا على استنساخ «تورابورا» أفغانستان في جبال عفرين

ريزان حدو (عن الإنترنت – أرشيف)

مسلحون موالون لتركيا في مدينة عفرين (رويترز – أرشيف)

| موفق محمد

أكد المستشار الإعلامي السابق لـ«وحدات حماية الشعب» الكردية، ريزان حدو، أن النظام التركي أرسل إرهابيين موالين له في سورية إلى ليبيا لدعم ما تسمى «حكومة الوفاق»، الإخونجية في مواجهة «الجيش الوطني الليبي»، لافتاً إلى اتفاق بين نظام أردوغان وتنظيم «جبهة النصرة» الإرهابي يقضي بتسهيل الأخير نقل وتطويع «جهاديين» غير سوريين من إدلب في مقابل تقدم النظام التركي جبال عفرين للتنظيم لتحولها إلى معقل رئيس يحميه أشبه بجبال «تورابورا» في أفغانستان.

وفي تصريح لـ«الوطن»، قال حدو في رده على سؤال حول ما يتم تداوله من أنباء عن نقل نظام أردوغان أعداداً من مرتزقته الإرهابيين من سورية إلى ليبيا للقتال هناك، قال: «كل هذه الأخبار صحيحة وقد أكدت لعدة مصادر بشكل شخصي صحة هذه الأنباء».

وأكد حدو «أن من بين الإرهابيين الذين كانوا يقاتلون في سورية وأرسلهم نظام أردوغان إلى ليبيا «مقاتلين وضباطاً منشقين وخبراء في المتفجرات»، مشيراً إلى أنه لا توجد أرقام دقيقة لمن تم نقلهم إلى ليبيا حتى الآن.

وفي وقت سابق من يوم أمس قالت صحيفة «العرب» الليبية: إن «إجمالي المقاتلين السوريين الذين وصلوا بالفعل خلال اليومين الماضيين (إلى ليبيا) هم بحدود ألف مقاتل»، لافتة إلى أن الرحلات كانت عبر شركتي الخطوط الليبية والخطوط الإفريقية»، موضحة أن عدد الرحلات المنفذة حتى الآن هي ٤ رحلات بطائرات كبيرة.

ولفتت الصحيفة، إلى أن استعجال أردوغان بإرسال «مقاتلين» من سورية للوقوف إلى جانب «حكومة الوفاق»، في ظل المعلومات التي تفيد بتحقيق الجيش الوطني الليبي الذي يقوده المشير خليفة حفتر تقدماً كبيراً على أكثر من محور باتجاه العاصمة طرابلس، موضحة أن النظام التركي يخشى من سقوط طرابلس بأيدي الجيش الليبي لأنه بذلك يخسر معقلاً مهماً لجماعة «الإخوان المسلمين».

وأوضح حدو في تصريحه، أن الإعلام «يركز كثيراً على (ميليشيا) «فرقة السلطان مراد» و(ميليشيا) «لواء السلطان سليمان شاه» بأنهما من أبرز الفصائل التي وافقت على العرض التركي وهذا صحيح ولكن غُيِّب ذكر أسماء فصائل أخرى تحمل مشاركتها دلائل وإشارات وهي «فيلق الشام» وهو يعتبر أحد أهم الأذرع العسكرية لتنظيم «الإخوان المسلمين» و«فرقة المعتصم» التي تعتبر مدينة مارع في ريف حلب الشمالي معقلها الرئيس».

ولفت حدو إلى أنه «لمشاركة «فرقة المعتصم» دلائل مهمة، فهي كانت من أهم الفصائل الموثوقة من واشنطن وتتلقى دعمها بشكل مباشر من «البنتاغون»، ناهيك عن أن «فرقة المعتصم» أوكلت لها المخابرات التركية مهمة الإشراف بشكل كامل على الفصائل القادمة من الغوطة الدمشقية وهي «فيلق الرحمن» و«جيش الإسلام» من جهة توزّعها في ريفي حلب الشمالي والشرقي ولجهة تنظيم وضبط العلاقة بينهما».

واعتبر حدو أنه «من غير المنطقي تصور أن تقدم «فرقة المعتصم» على مثل هكذا خطوة دون مباركة واشنطن أو على الأقل غضّ نظر منها».

وأوضح حدو أن هناك اتفاقاً بين «هيئة تحرير الشام» التي يتخذ منها تنظيم «النصرة» واجهة حالية له والنظام التركي يتمحور على «تسهيل الهيئة لعملية نقل وتطويع الجهاديين غير السوريين من الأوزبك والإيغور والشيشانيين والعرب الذين يوجدون في الأماكن الخاضعة لسيطرة الهيئة كخطوة أولى، على أن تتبعها خطوات أخرى تقرر بالاستناد إلى المتغيرات وظروف المعركة في ليبيا وفي أماكن أخرى».

وأشار حدو إلى أنه وفي المقابل ينص الاتفاق أن «تقدم أنقرة جبال عفرين لهيئة تحرير الشام لتحولها لمعقل رئيس يحميها من غارات الطيران، أي استنساخ تجربة تنظيم القاعدة في أفغانستان بمعنى تحويل جبال عفرين إلى تورابورا سورية».

وإن كان نقل هؤلاء الإرهابيين من سورية إلى ليبيا هو في مصلحة سورية، شدد حدو على أن «القضاء على الإرهابيين هو الحل الوحيد والأنجع، أما انتقال الإرهابيين من مكان لآخر لا يعتبر حلاً جذرياً»، مشيراً إلى أنه «في بداية الحرب على سورية مئات الإرهابيين قدموا من ليبيا مروراً بتركيا إلى سورية ومازال السوريون يذكرون جيداً اسم الإرهابي الليبي عبد الكريم بلحاج، فمن يضمن إن انتصر الإرهابيون في ليبيا ألا يقرروا العودة مرة أخرى إلى سورية متسلحين بالإمكانات المادية والعسكرية التي ستوفرها لهم ثروات ليبيا».

وكان «المرصد السوري لحقوق الإنسان» المعارض، ذكر أن المجموعات الإرهابية في منطقة عفرين المحتلة، افتتحت مراكز لتسجيل أسماء الأشخاص الراغبين بالذهاب للقتال في ليبيا برواتب مغرية تتراوح بين ١٨٠٠ و٢٠٠٠ دولار أميركي لكل مسلح شهرياً.

قولاً واحداً

الحل السياسي.. اقتصادياً

مازن بلال

يرتكز الحل السياسي في سورية منذ بداية الأزمة على قدرة المجتمع الدولي على جمع عدد من الأطراف، ورغم اختلاف المواضيع التي يستند إليها حوار هذه الأطراف لكنها في النهاية مبنية على تغيير التمثيل، وإيجاد صيغة خاصة لممثلي الشعب السوري، واللافت أن أول مؤتمر لجنيف كان الممثلون دوليين من دون حضور أي طرف سوري، وفي هذا الاجتماع تحديداً ظهرت أطراف الصراع بوضوح، وتم وضع أجندة التماس المستمر للعواصم العالمية داخل سورية.

عملياً فإن إخفاق الاجتماع الأخير للجنة الدستورية، وحديث المسؤول الأممي غير بيدرسون عن الأولويات الخاصة بالتفاوض؛ يدعو للنظر إلى مؤشرات مختلفة اجتاحت الأزمة السورية، وربما وضعت مؤشرات مختلفة لطبيعة الحل السياسي، فالاشتباك الدولي لم يعد كما في السابق، على حين أصبح الاستقرار الداخلي معتمداً على التوازن الاقتصادي إضافة للتوازن السياسي، بالتأكيد فإن العامل الاقتصادي كان أساسياً منذ بداية الأزمة، فالضغوط الدولية اقتصادية قبل أن تصبح عسكرية، ولكن السنوات الثماني الماضية خلقت واقعاً اقتصادياً مختلفاً وأصبح أي حل سياسي ولو رضيت به الأطراف كافة؛ مهدداً بالانهيار إذا لم يضمن حالة من الإنتاج الداخلي، فالمعادلة اليوم ربما لا تختلف سياسياً لكن تفاصيلها أصبحت أكثر أهمية في مسألة التمثيل السياسي، فالأطراف التي تضع الدستور في جنيف لن تكون قادرة على خلق واقع تنموي إذا لم تظهر قوى إنتاجية مختلفة داخل المجتمع عموماً.

الجانب العميق لهذا الموضوع ظهر على الهامش الجغرافي لسورية، ففي لبنان ودون حرب فعلية واجهت النخب السياسية استحقاق الانهيار الاقتصادي، وارتد هذا الأمر على سورية بشكل متزامن مع أزمة المصارف اللبنانية، وبغض النظر عن التفاصيل فإن الشكل الكارثي الذي أوجدته الأزمة السورية إقليمياً هو ما يستحق النظر والبحث، لأن الحل السياسي في الشكل المعتمد دولياً استنفد عملياً كل الأساليب، وإمكانية التوصل إلى توافق حول طبيعة الحل أصبحت خارج حالة المألوف الاقتصادي.

يقدم الجانب الروسي منذ عام ٢٠١٨ جزءاً من هذه الأزمة وخصوصاً عندما يحمل ملف إعادة الإعمار باتجاه أوروبا، فهو يسعى لإيجاد صياغة دولية تجعل الحلين الاقتصادي والسياسي متوازيين، وبالتأكيد فإن موسكو تدرك أن الضغوط الاقتصادية لا يمكن حلها قبل التوافق السياسي، لكنها تحاول فتح مسار لا يحوي احتمالات تفجير عسكري، وهذا المشهد كما قدمه الروس يحمل أمرين:

– الأول: جعل تصفية الكثير من الملفات تسبق الحل السياسي، فالروس ربطوا إعادة الإعمار بعودة اللاجئين، قبل أن تقوم أنقرة بعمل عسكري في الشمال السوري بحجة إعادة اللاجئين لديها.

المستشار السابق للرئيس الأميركي دونالد ترامب لشؤون الأمن القومي جون بولتون، اعتبر أن الخطة الروسية تعبر عن أزمة موسكو في سورية، وهذا الجانب من التفكير الأميركي يعكس صورة حقيقية لأن أبعاد الأزمة تبدلت، ولكن الأزمة غدت مع الانهيار الاقتصادي في لبنان لا تخص موسكو بل معظم العواصم العالمية، فالصراعات جرفت معها الواقع الاقتصادي وخلقت أزمة على مستوى أي نخبة سياسية في شرقي المتوسط.

– الثاني: عدم القدرة على تأمين برنامج لطرف واحد لانتشال الوضع إقليمياً وليس على المستوى السوري فقط، و«قانون قيصر» ربما يُصعب المهام الروسية بخصوص الواقع الاقتصادي، لكنه أيضاً يحرك أطرافاً أخرى للتعامل مع هذا الملف.

يخنق «قانون قيصر» العلاقات الاقتصادية البينية على مستوى المحيط الجغرافي لسورية، وهذا الأمر سيؤدي لمزيد من الإخفاقات الاقتصادية للدول التي تستند اقتصادياً إلى سورية مثل لبنان، وسيجعل دولاً أخرى مثل الأردن تبحث عن مساعدات جديدة، وكل هذه الأزمات ستجعل المدخل الاقتصادي بوابة لإعادة النظر بأركان الحل السياسي المعتمد حالياً للأزمة السورية.

إلى رحمته تعالى

يا أيتها النفس المطمئنة ارجعي إلى ربك راضية مرضية فادخلي في عبادي وادخلي جنتي

بمزيد من الأسى والحزن والتسليم بقضاء الله وقدره:

آل المصطفى

ينعون إليكم فقيدهم الغالي المرحوم

بإذنه تعالى عميد أسرتهم:

إبراهيم بن علي سليمان المصطفى

أبو مازن

الذي لبى نداء ربه صباح يوم الجمعة الواقع في ١ جمادى الأولى ١٤٤١هـ الموافق ٢٧ كانون الأول ٢٠١٩.

تقبل التعازي للرجال والنساء «صالة نقابة الأطباء» الكائنة في أبو رمانة مقابل حديقة المدفع.

للرجال: السبت- الأحد- الإثنين ٧,٣٠-٩,٣٠.

للنساء: يومي الأحد والإثنين ٢,٣٠-٤,٣٠.

إنا لله وإنا إليه راجعون